المجلد الثامن والعشرون للعام ٢٠٢٤م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

ابن سمعت الأندلسي (ق ٨ هـ) وآراؤه النحوية جمعاً ودراسةً

Ibn Samat Al-Andalusi (8th century AH) and his grammatical views, a collection and study

بقلم الدكتور

محمد السيد عبده علي علي

مدرس اللغويات بكلية اللغة العربية بالمنصورة

جامعة الأزهر - مصر

الترقيم الدولى/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الثاني من إصدار سبتمبر ٢٠٢٤م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٤/٦٩٤٠م

ابن سمعت الأندلسي (ق ٨ هـ) وآراؤه النحوية جمعاً ودراسةً

محمد السيد عبده علي علي

مدرس اللغويات بكلية اللغة العربية بالمنصورة ـ جامعة الأزهر ـ مصر.

البريد الإلكتروني: mohammedali.32@azhar.edu.eg

الملخص

حَفَلَت الأندلسُ بنحاةٍ محققين، على أيديهم ظهرت معالم المدرسة الأندلسية، ومن هؤلاء أبو الحسن بن سمعت الغرناطي، أحد علماء القرن الثامن الهجري، وقد بَقِيت بعض آرائه مبثوثةً في كتب تلميذه أبي عبد الله الراعي (٨٥٣هـ)، فقمت بجمعها، وكشف اللثام عن هذه الشخصية العلمية، وجاء البحث في مقدمةٍ ومبحثين، الأول: تحدثت فيه عن كل ما أمكنني جمعه عن ابن سمعت، وهو –على قلَّته– كاشفٌ عن شخصيته العلمية وسيرته. والمبحث الثاني جمعت فيه المسائل النحوية التي شكَّلت آراءه، وعددها ثماني عشرة مسألة، منها ما هو شرح لقاعدة، ونقد لرأي، وتعليق على بيت لألفية ابن مالك، وإعراب لآية.

وجاءت الخاتمة لتبرز عدة نتائج مهمة، منها استقلال الشخصية العلمية لابن سمعت، نقده لابن مالك والشاطبي، وقدرته على تحقيق المسائل وتعليل الأحكام.

الكلمات المفتاحية: ابن سمعت، الغرناطي، الأندلسي.

Ibn Samat Al-Andalusi (8th century AH) and his grammatical views, a collection and study

Muhammad Al-Sayyid Abdo Ali Ali
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Mansoura - Al-Azhar University, Egypt.
Email: mohammedali.32@azhar.edu.eg

Abstract

Andalusia was full of accomplished grammarians, through whose hands the features of the Andalusian school appeared, and among them was Abu Al-Hasan bin Samat Al-Gharnati, one of the scholars of the eighth century AH, and some of his opinions remained published in the books of his student Abu Abdullah Al-Rai (853 AH), so I collected them, and revealed this character. Scientific research. The research consisted of an introduction and two sections. The first: I talked about everything I could collect about Ibn Samat, which - despite its fewness - reveals his scientific personality and biography. The second section included eighteen grammatical issues that shaped his opinions, including an explanation of a rule, a criticism of an opinion, a comment on a verse in Ibn Malik's Alfiyyah, and the parsing of a verse.

The conclusion came to highlight several important results, including the independence of the scholarly personality of Ibn Samat, his criticism of Ibn Malik and Al-Shatibi, and his ability to investigate issues and explain rulings.

Keywords: Ibn Samat, Al-Gharnati, Andalusian.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين، وعلى سيدنا محمدٍ أفضلُ صلوات المصلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

ظهر في الأندلس كثيرٌ من علماء النحو واللغة، وبنَوا صرحًا علميًا ضخمًا، وعُنِي علماؤها النحاة بتحقيق المسائل، ومن هؤلاء أبو عبد الله الراعي (ت ٨٥٣هـ) الذي شرح ألفية ابن مالك والآجرومية وزار مصر، وتلمذ لشيخ جليل أخذ عنه العلم ونقل بعض آرائه، وهو الشيخ أبو الحسن ابن سمعت، وقد أثار انتباهي إجلاله له، وذكره بعضَ المواقف له، فبحثت عنه فلم أجد من أفرده بالدراسة، فولَّيْتُ وِجْهَتي لدراسة آرائه والتعريف بهذه الشخصية العلمية، فاخترت عنوان بحثي: **(ابن سمعت الأندلسي (ق ٨ هـ) وآراؤه النحوية جمعا ودراسة)**.

دوافع البحث:

- ابن سمعت عالم أندلسي موصوف بسعة العلم والتحقيق وحسن الخلق.
- يعد الشيخَ الأولَ لأحد شراح الألفية أبي عبد الله الراعي (٨٥٣هـ).
- تكشف المسائل التي وردت له في الكتب عن عقلية مدقِّقة ناقدة.

هدف البحث:

الكشف عن شخصية ابن سمعت وترجمته ومكانته العلمية.

منهج البحث:

اتبع البحث المنهج المعياري في دراسة المسائل.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مبحثين:

المبحث الأول: شخصية ابن سمعت، وفيه:

مولده، وصفاته، ومكانته العلمية، وكل ما أثر مما يساعد على ترجمة وافية له قدر الإمكان.

المبحث الثاني: آراء ابن سمعت النحوية.

وقد رتبتها حسب ترتيب ابن مالك في ألفيته لشهرة هذا الترتيب، ونسبْتَ الآراء وناقشت المسائل في ضوء ما ذكره ابن سمعت.

الدراسات السابقة:

لا توجد دراسة سلَّطت الضوء على ابن سمعت بشكل مستقل، لكنَّ محققي كتب الراعي (٨٥٣هـ) ترجموا له ضمن شيوخه بما أسعفهم.

*****

المبحث الأول: شخصية ابن سمعت[١].

اسمه ونسبه: علي بن محمد بن سمعت.

كنيته: أبو الحسن، وابن سمعت[٢].

لقبه: الغرناطي، الأندلسي.

مولده: لم يُذكرْ شيء عن مولده، إلا أنه كان يسكن البادية، "وكان شيخنا المذكور من فقراء البادية، وكان أبوه وأخوه يعيشان من نقل الحطب والحلفا ونحوهما من الغابات على حمارين لهما"[٣].

مذهبه: كان ابن سمعت مالكيَّ المذهب.

صفاته: اجتمعت فيه صفات شخصية وعلمية عظيمة، ومن ذلك:

فهو " علَّامَتُها [غرناطة] المحقق الإمام الفقيه النحوي الجليل البارع صاحب اليد الطولى في العلوم مع تحقيق بالغ"[٤].

وصفه الراعي بالفطنة والذكاء والإنصاف[٥]. ووصفه بالمحقق[٦].

وكان يُدَرِّسُ الفقه المالكي والنحو بمسجد قيسارية غرناطة[٧].

---

(١) نيل الابتهاج ص ٣٣٣. وذكره في نفح الطيب في ٦٩٧/٢ و ٥٢٤/٣ وكلا الموضعين نقلهما عن الراعي. والأجوبة المرضية ص ٣، والمستقل بالمفهومية ص ٢١، عنوان الإفادة ص ٢٩ وذكر أنه ذكره في انتصار السالك ص٢٤١، والممتع السهل. ولم تتوفر ترجمة كاملة له على قلة ما ورد عنه إلا في نيل الابتهاج.

(٢) في نيل الابتهاج: سمعة، ينظر ص ٣٣٣. وفي ص ٢٢٥ سمعه، ولم أجد من ضبطه سواء أكان سمعة أم سمعت.

(٣) الأجوبة المرضية ص ٩٥.

(٤) نيل الابتهاج ص ٣٣٣.

(٥) ينظر الأجوبة المرضية ص ١٥٧.

(٦) ينظر الأجوبة المرضية ص ٦٠.

(٧) ينظر عنوان الإفادة ص ١٨٨ ونفح الطيب ٦٩٧/٢.

وكان عفيف اللسان، قال الراعي: "وكان –رحمه الله– لا يُنْطِقُ لسانَه بفاحش القول إلا بكناية أو تصحيف، سمعته –رحمه الله– يقرأ عليه في الألفية مرارًا، فإذا وصل لباب الفاعل، وقرأ القارئ قول ابن مالك –رحمه الله–:

وإنما تلزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصلٍ أو مُفْهِمٍ ذاتَ حِرِ[١]

لم ينطق به قطُّ إلا (ذاتَ كَذَا) مع أنه كان من اللطافة والذكاء واللَّوذَعِيَّة على جانب عظيم رحمه الله"[٢].

وكان ابن سمعت حسن السريرة صافيَ القلب، يقول الراعي بعد أن ذكر أنه أجاب عن مسألة فقهية مع صغر سنه: "وأخبروا بها شيخنا المذكور، فأعجب بها غاية العجب، وكان –رحمه الله تعالى– يفرح لطلبته إذا صدر منهم ما يوجب تعظيمهم"[٣].

فهو يعطف على تلاميذه ويشجعهم ويسعد لإجادتهم.

ومن تحقيقه وتدقيقه أنه اعترض على ابن مالك في مواضع من ألفيته، قال الراعي: "كان شيخنا أبو الحسن علي بن محمد بن سمعت ينقد على ابن مالك – رحمه الله – هذا الموضع، ويقول: إنه في الألفية من التخليط في الاصطلاح، مع أنه كان يعظِّم الألفية تعظيما كثيرا"[٤].

وهذا مع ما تقدم يدل على اطلاعه على الألفية، بل شرحه لها ومباحثتها مع طلابه.

ومن صفاته استقلاليته العلمية، ظهر ذلك في نقده ابن مالك والشاطبي ونقدِ حدِّ النحاة للتمييز والحال.

---

(١) ألفية ابن مالك ص ١٥.

(٢) المستقل بالمفهومية ص ٢٩١.

(٣) الأجوبة المرضية ص ١٦٥. والحكاية موجودة في عنوان الإفادة لكن ليس فيها النص المذكور هنا.

(٤) المستقل بالمفهومية ص ٢٧٤ – ٢٧٥.

واتَّصف بجودة مباحثته وتشعبها، فمنها إلغازه بـــ (إلا إلى إلى زيد)، وأسئلته لتلاميذه في الإعراب كما ذكر الراعي، وكذلك جمعه المتفرق من الفوائد، فقد نَقَــلَ الراعي عنه أغراض حذف الفاعل.

وكذلك كان جيد التعليل للمسائل، ومن ذلك مسألة علة إلحاق علامة المؤنــث بالفاعل دون علامتي المثنى والجمع، وكلٌّ من التأنيث والتثنية والجمع فــرع عــن أصل.

وذكر عنه الراعي في انتصار السالك: "قلت: ما قاله الشارمساحي من تنزيه الإمام الشافعي عن أن يدعيَ أنه جَمَعَ علم مالك فيه نظر؛ لأن المجتهد لا يجوز له أن يخالف غيره ممن تقدمه أو عاصره من المجتهدين حتى يعتقد في نفسه أنه أعلم ممن خالفه وإلا فيحرم عليه مخالفته بما خالفه فيه، ويراه الناس أهلا لذلك أيضــا، سمعته من شيخنا أبي الحسن علي بن محمد بن سمعت الأندلسي رحمه الله"(١).

فهذا رأي ابن سمعت في الفقيه المجتهد.

وحكى عنه تلميذه الراعي حكاية لطيفة: "حكاية لطيفة: كان شيخنا أبو الحسن علي بن سمعت الغرناطي – رحمه الله تعالى– يقول: شيئان لا يصــحان: إســلام إبراهيم بن سهل الإسرائيلي(٢)، وتوبة الزمخشري من الاعتزال"(٣).

شيوخه: لم أقف على شيوخ له.

تلاميذه: بعد بحثٍ تبيَّنَ أنَّ لابن سمعت بعضَ التلاميذ النابهين، وهم:

١–القاضي الإمام أبو يحيى محمد بن محمد بن محمد (مكرر خمس مــرات) بن عاصم القيسي الغرناطي الأندلسي، العلامة الحافظ النظار الوزير الجليل المعظم الخطيب البليغ الشاعر الفصيح الكامل، ذُكِرَ أنه تولى اثنتي عشرة خطة في وقــت

---

(١) انتصار الفقير السالك ص ٢٤٠.

(٢) إبراهيم بن سهل الإسرائيلي، شاعر أندلسي كان يهوديا وأسلم، وبعضهم يشك في إسلامه، وكان أديبا من الأذكياء مات غريقا (٦٤٦ أو ٦٤٩هـــ). ينظر الوافي بالوفيات ٥/٦.

(٣) المستقل بالمفهومية ص ٢٧٣.

واحد من القضاء والوزارة والكتابة والخطابة والإمامة، وله تآليف منها: شرحه على تحفة الحكام لوالده، والروض الأريض في ذيل الإحاطة لابن الخطيب، وجنة الرضى في التسليم لما قدَّر الله وقضى، وغيرها. كان حيا (٨٥٧هـ) ولم يذكر له تاريخ وفاة[١].

٢-أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل الغرناطي الراعي، الفقيه النحوي المتفنن، رحل إلى مصر واستقر فيها، وتلقى العلم على شيوخ غرناطة ومصر، شرح الآجرومية شرحين وشرح ألفية ابن مالك، وله الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية، وانتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك، وهذه الكتب موجودة بين رسالة جامعية وكتاب منشور، إلا شرحه على الألفية، ولد (٧٨٢ تقريبا) وتوفي (٨٥٣هـ) [٢].

وكان الراعي منذ صغره يعرف الشيخ، يقول: "وهو أول بحث بحثت معه في صِغَرِي"[٣].

٣-أبو العباس أحمد بن محمد التِّجَّاني العالم الفقيه الإمام المتفنن، ألف كتابا في الفقه سماه المقدمات، وآخر في التصوف وآخر في الوثائق، ولد (٨٠٢) وتوفي (٨٦٩هـ) [٤].

مؤلفاته: لم تذكر مؤلفات لابن سمعت، لكن ذكر أنه كانت له مسائل وإشكالات مكتوبة، "قال ابن عاصم: وله مسائل وإشكالات شتى وجهها لأفريقية، فأجابه عنها الأمير أبو عبد اللَّه محمد الحسين الحفصي[٥] أهـ"[٦].

---

(١) ينظر نيل الابتهاج ص ٥٣٧، وشجرة النور الزكية ٣٥٧/١.
(٢) ينظر نفح الطيب ٦٩٤/٢، وشجرة النور الزكية ٣٥٧/١.
(٣) الأجوبة المرضية ص ٦٠.
(٤) ينظر شجرة النور الزكية ٣٧٣/١.
(٥) هو محمد بن أحمد الحفصي الأمير ابن السلطان أبي العباس التونسي توفي (٨٣٩هـ)، ينظر نيل الابتهاج ص ٥٢٥. وشجرة النور الزكية ٣٥٣/١.
(٦) نيل الابتهاج ص ٣٣٣.

وفاته: لم أقف على سنة وفاة ابن سمعت، ولا على جهة التقريب، لكن تلميذه الراعي ولد (٧٨٢ هـ) تقريبا، ولازمه منذ صغره، ولو لمدة كافية، كما أنه لو صحّت تلمذة أبو العباس التيجاني له فالأقرب أنه توفي على الأقل بعد (٨١٠هـ) أو قريب من ذلك، ويمكن أن نعدَّه من علماء القرن الثامن لأنه عاش أغلب حياته في ذلك القرن.

*****

المبحث الثاني: آراء ابن سمعت النحوية:

المسألة الأولى: قاعدة: لا يوجد اسم معرب غير ملازم للإضافة آخره واو قبلها ضمة.

"قال الراعي: قلتُ: قد وُجِدَ في المبنيات والأعجميات وملازم الإضافة كـذو، فإنها معربة بالحركات على المذهب الصحيح، فالقاعدة إذن كما قال شيخنا أبو الحسن علي بن محمد بن سمعت –رحمه الله– أنه لا يوجد اسم عربي معرب غير ملازم للإضافة آخره واو قبلها ضمة، ومتى أدى قياس إلى ذلك رفض بقلب الضمة والواو ياء"(١).

ذكر الراعي هنا عن شيخه ابن سمعت ما يراه الأصوب في القاعدة المشهورة: لا يوجد اسم آخره واو قبلها ضمة، قال ابن السراج: "ليس في الأسماء اسم آخره واو قبلها ضمة"(٢). وابن الشجري عبارته بها ضوابط أكثر قال: "وليس في العربية اسم ظاهر معرب آخره واو قبلها ضمة"(٣). والحق أن القاعدة مستفيضة، وأن العبارة التي نقدها الراعي فيها تسمُّح من جهة، وللنحاة عذر من وجه، فكلامهم عن الكلم العربي، وإن كانت عبارة الكثير منهم: اسم معرب أو متمكن، فأخرج قولهم: ليس في العربية ما هو أعجمي، وقولهم متمكن: المبني، بقي الاحتراز من الإضافة كما ذكر ابن سمعت إلا أن يقال: إن الكلام على الاسم المفرد وليس ثمَّ ما يستدعي الإضافة، لكن ضابط ابن سمعت أوفَى، ومع ذلك فقد ذكره ابن مالك في التسهيل، قال: "وتبدل كسرة –أيضًا– كل ضمة تليها ياء أو واو، وهي آخر اسم متمكن لا يتقيد بالإضافة"(٤).

*****

(١) حاشية يس على الألفية ٣٨/١. ومن أمثلة المبني: ذو الموصولة، ومن أمثلة الأعجمي: سمندُو، فإن العرب نقلته دون تغيير.

(٢) الأصول في النحو ٣٣٣/٣ وشرح كتاب سيبويه ٣٣٥/٤ ط دار الكتب العلمية.

(٣) أمالي ابن الشجري ٣١١/٢. ومثله أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٨١٥/٢ وصدر الأفاضل التخمير ٣٥٢/٢.

(٤) تسهيل الفوائد ص ٣٠٥ وينظر تمهيد القواعد ٥٠٧٩/٥.

المسألة الثانية: حذف العائد المنصوب على الموصول مع تَخَلُّفِ شرطِه.

"والجواب ما أجاب به شيخنا أبو الحسن علي بن محمد بن سمعت الأندلسي، وهو أن الفصحاء رجعوا في هذه المسألة إلى اللغة القليلة، وهي لغة الاتصال – أعني عند اجتماع ضميري الغيبة المختلفين، فارتكبوا اللغة القليلة وتركوا لغتهم – طلبا للتخفيف بحذفه أي: لعلمهم أنهم إذا قدروه متصلا يحذفونه، فيخفف الكلام بالحذف"(١).

الجواب المنقول عن الشيخ ابن سمعت ردٌّ على سؤال لبعض الطلبة، وقد ذكره الراعي، وهو: لم حُذِفَ الضمير المنصوب العائد على (ما) الموصولة في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضلِهِۦ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾(٣)، ولم يجتمع فيهما شروط الحذف؛ لأن الضمير لو برز فيهما لبرز متصلًا، إلا على لغة قليلة؟ ثم ذكر الراعي ردَّ ابن سمعت.

والمسألة وجوابها مبنيَّةٌ على قاعدة اتصال الضمير وانفصاله عند اتحاد رتبة الضميرين المنصوبين من تكلُّم أو خطاب أو غيبة، قال ابن مالك:

وفي اتِّحادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلَا وقد يُبِيحُ الغيبُ فيه وَصْلَا(٤)

وأيضا على قاعدة حذف الضمير المنصوب العائد على الموصول، وشروط هذا الحذف أن يكون الضمير متَّصِلًا وناصبُه فعلٌ تامٌّ أو وصفٌ والموصول غير (أل)، وحذف منصوب الفعل كثير ومنصوب الوصف قليل(٥).

ففي الآية الكريمة الضمير المنصوب اجتمع مع ضمير آخر وهما من رتبة واحدة وحكمه التزام الفصل، فلو ظهر الضمير لقيل: بما آتاهم إياه، ولكنه قدِّرَ

---

(١) الأجوبة المرضية ص ١٥٩ – ١٦٠. وينظر عنوان الإفادة ص ١٧٥.

(٢) من الآية (١٨٠) من سورة آل عمران.

(٣) من الآية (٣) من سورة البقرة.

(٤) ألفية ابن مالك ص ٥.

(٥) ينظر أوضح المسالك ١٦٦/١، وحاشية الصبان ٢٧٢/١.

اتصاله ثم حذفَ، وهذا على لغةٍ، حكى الكسائي: هم أحسن الناس وجوهًا وأنضرهموها، فوصلَ الضمير الثاني، وقد اشترط ابن مالك في التسهيل لجواز ذلك أن يغاير الضمير الثاني الأول لفظا، وحكى قول الكسائي وحكَم بضعفِه[١]. وقد علَّل ابن سمعت تقديرهم للغة القليلة الورود برغبتهم في حذف الضمير للتخفيف، قال الصبان: "(قوله متصل) في مفهومه تفصيل، فإن كان انفصال الضمير لمعنى يفُوتُ بحذفه بأن كان للتقديم أو لكونه بعد أداة الحصر امتنع حذفه، وإن لم يكن لذلك جاز نحو: ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾[٢] بناء على تقدير العائد منفصلًا؛ لأنه أرجح أي: رزقناهم إياه، على أنه سيأتي عن الروداني أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال"[٣]. وعلى ذلك لا يكون الحذف مع تقدير الانفصال على وجه ضعيف كما ذكر ابن سمعت.

*****

(١) ينظر شرح التسهيل ١/١٥١.

(٢) من الآية (٣) من سورة البقرة.

(٣) حاشية الصبان ١/٢٧٢.

المسألة الثالثة: فائدة: تقدير متعلَّق الظرف الواقع خبرًا اسمًا أو فعلًا.

"ونقل الراعي عن شيخه ابن سمعت أنه تظهر له فائدة فيما إذا أخبر بهما وجرى الوصف على غير من هو له، فإن قُدِّرَ المتعلَّقُ فِعْلًا لا يبرز الضمير وإلا برزَ. قال الراعي: ولم أقف على هذا الاعتذار لغير شيخنا"(١).

وقال الراعي في الأجوبة المرضية: "سمعت من لفظ شيخنا أبي الحسن علي بن محمد بن سمعت الأندلسي الغرناطي أن جماعة من كبار العلماء المحققين – منهم أبو إسحاق الشاطبي – قالوا: إن كل ما لا ينبني عليه مسألة في النطق في علم العربية لا ينبغي أن تسوَّد به الورق، ولا أن يقطع به العُمْرُ، وعدُّوا من ذلك المسألة المذكورة، واعترضوا بها على من تقدم من النحاة؛ لأنه غير ملفوظ به أصلًا، فلا فائدة في علمِ كونه فعلًا أو اسمَ فاعل؛ لأنه لا ينطق به على كل تقدير.

وأجاب عنهم شيخنا أبو الحسن المذكور بفطنته وذكائه وإنصافه بأن قال بعد نقله عنهم ما تقدم: والحق أنه لا ينبغي أن يعترض عليهم بالمسألة المذكورة(٢)؛ لأنه قد ينبني على التقدير المذكور مسألة في النطق، وذلك أنه إذا وقع الظرف أو عديله في موضع من المواضع المذكورة، وجرى على غير من هو له، فإن قُدِّرَ المحذوفُ فعلًا لم يجزْ بروزُ الضمير، وإن قدِّرَ وصفًا وجب بروزه مطلقًا عند البصريين، وجاز مع أمن اللبس عند الكوفيين، ما خيف فيه اللبس: زيد عمرو ضاربه هو، فهذا يجب بروزه عند الفريقين إن قدرتَ المحذوفَ اسمَ فاعل، فلو قدرتَ المحذوف فعلًا لم يجز بروز الضمير عند الفريقين، ومثال مالم يخف فيه اللبس قولك: زيد هند ضاربها هو، وزيد هند في دارها هو، فهنا يجب بروزه عند البصريين ويجوز لأمن اللبس عند الكوفيين"(٣).

---

(١) حاشية يس على الألفية ٨٢/١.

(٢) قال الراعي: "سأل بعض الأصحاب: هل للخلاف في تقدير متعلَّق الظرف أو المجرور فعلا أو اسمَ فاعل فائدة إذا وقعا خبرين أو صفتين أو حالين أو لا فائدة فيه؛ لأنه لا ينبني عليه شيء في النطق؟" الأجوبة المرضية ص ١٥٧، وهذه هي المسألة.

(٣) الأجوبة المرضية ص ١٥٧ – ١٥٨. وينظر عنوان الإفادة ص ١٥٠. يتميز كلام الراعي في الأجوبة المرضية في ذكر علة مباحثة المسألة، وحكاية ذلك بالتفصيل، وذكر الحكاية بنصها في عنوان الإفادة.

أشار الشيخ يس أن العلماء اختلفوا في ترجيح تقدير الفعل (استقر ونحوه) أو الاسم (مستقر ونحوه)، وقال بعضهم : إنه لا ينبغي أن تسوَّد الصفحات بالخلاف فيها، ثم نقل كلام الراعي عن شيخه.

والبصريون يوجبون إبراز الضمير إذا تبع ما ليس معناه له، أَلْبَسَ نحو: زيد أخوك ضاربه هو، أم لم يُلْبِسْ نحو: زيد هند ضاربته هي. والكوفيون يوجبون إبراز الضمير عند الإلباس فقط(١).

ويبدو من ظاهر كلام ابن مالك في الألفية أنه يؤيد رأي البصريين، قال :

وأَبْرِزَنْه مطلقًا حيثُ تَلَا ما ليسَ معناه له محصَّلَا (٢)

وأيَّدَ رأي الكوفيين في شرح التسهيل(٣).

وردَّ الشيخ يس على ابن سمعت قائلا: "أقول: قد علمتَ أن الناظم يرى أن الفعل كالوصف"(٤). وأرى أن الصواب هو قول ابن مالك، فمحلُّ استتار الضمير عند القائلين به أمن اللبس، وإلا فلا .

*****

(١) ينظر الإنصاف ٥٨/١ والمقاصد الشافية ٦٤٩/١.

(٢) ألفية ابن مالك ص ٨.

(٣) ينظر شرح التسهيل ٣٠٧/١-٣٠٨.

(٤) حاشية يس على الألفية ٨٢/١. قال ابن مالك: "وإن كان الجاري على غير ما هو له من خبر ونعت وحال فعلا، وأمن اللبس اغتفر ستر الضمير، كقولك : زيد الخبر يأكله، فلو خيفَ اللبس وجب الإبراز كقولك: غلام زيد يضربه هو، إذا كان المراد أن زيدًا يضرب الغلام" شرح التسهيل ٣٠٩/١.

المسألة الرابعة: علة جواز الابتداء بالنكرة في: في الدار رجل .

"فالجواب عن جواز في الدار رجل وعندك امرأة ما أجابني به شيخنا ومُفِيدُنَا الشيخ المحقق أبو الحسن علي بن محمد بن سمعت الأندلسي ... فقال: إنما جاز في الدار رجل؛ لأن المخبر عنه في الحقيقة إنما هو الدار لا رجل، وكان الكلام في قوة قولك: الدار معمورة برجل، الدار فيها رجل، فالفائدة إنما حصلت من الإخبار بحصول رجل في هذه الدار المختصة؛ لأن محلَّ الإخبار إنما هو الدار في الحقيقة، ولذلك قدَّمَ المجرورَ أو الظرف المختص اعتناءً بقصد الإخبار عنهما في المعنى لا عن النكرة"(١).

عَلَّلَ العلماء لهذا الموضع من مواضع الابتداء بالنكرة، قال الأشموني: "أن يكون الخبر مختصًّا ظرفًا أو مجرورًا أو جملة ويتقدم عليها كـ عندَ زيد نَمِرَة، وفي الدار رجل، وقصدكَ غلامه إنسان، قيل: ولا دخلَ للتقديم في التوسيع، وإنما هو لما في التأخير من توهم الوصف، فإن فات الاختصاص نحو: عند رجلٍ مالٌ، ولإنسانٍ ثوبٌ امتنع لعدم الفائدة"(٢).

وذكر الراعي أن ابن أبي الربيع سبق إلى التعليل الذي قاله ابن سمعت، قال: "وإنما جاز هذا؛ لأن المخبَر عنه في الحقيقة الدار؛ لأن المقصود الدار معمُورَة برجلٍ، فقيل: هذا على جهة الاختصار"(٣).

وإنما أفاد الابتداء بالنكرة على هذا الترتيب : في الدر رجل؛ لأن تقديم الجار والمجرور دلالة على أنه نصٌّ في الخبر، ولأن الخبر تخصص بالمعرفة فيه(٤).

فالاختصاص محلُّ الفائدة في الكلام، والتقديم رفعٌ لإيهام النعتِ أو تخصيص النكرة المتقدمة، فالتقيا على ترتيب الجملة بتقديم الظرف أو الجار والمجرور على النكرة الواقعة خبرا. وإن كان ابن سمعت سلَّط الضوء على الاختصاص، وأوضح معناه .

---

(١) الأجوبة المرضية ص ٦٠.

(٢) حاشية الصبان ٣٢٥/١.

(٣) الملخص في ضبط قوانين العربية ص ١٦١.

(٤) ينظر المقاصد الشافية ٣٩/٢.

المسألة الخامسة: علة إلحاق علامة التأنيث بالفعل مع المؤنث وعدم إلحاق علامة المثنى والجمع، وهما في الفرعية سواء.

"سألَنَا شيخنا أبو الحسن علي بن محمد بن سمعت الأندلسي فقال: لِمَ كان إلحاق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقيًّا فصيحًا، فتقول: قامت هند، وتخرج، وتَعِد بالتاء لازمةً على اللغة الفصيحة، وكان عدم إلحاقها فيه غيرَ فصيح، وهي لغة قال فلانة، حكاها سيبويه[1]، وكان إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنًّى أو مجموعًا علامته على ذلك غير فصيح، وتسمى بلغة يتعاقبون فيكم، وأكلوني البراغيث، وعدم إلحاقها هو الفصيح، وذلك بعكس المؤنث، وهما في الفرعية سواء، والعلامتان إنما تلحق الفروع لا الأصول، أما المفرد فظاهر أنه أصل للمثنى والمجموع، وأما المذكر فهو أصل للمؤنث بدليلين، أحدهما لفظي، والآخر معنوي، أما اللفظي فإنَّ لفظَ شيءٍ مذكَّرٌ، وهو يطلق على المؤنث والمذكر، وأما المعنوي فإن آدم خلق قبل حواء فهو أصل لها، وإذا كانا فرعيّين فهلَّا كانا بالعكس أو كان الإلحاق أو عدمه فصيحًا فيهما إذ هما في الفرعية سواء؟ فلم يكن عند الحاضرين جواب، فأجاب –رحمه الله تعالى– بأن قال: يجاب عن هذا بجوابين، أحدهما: أن المثنى والمجموع لا يلتبس أحدهما بالمفرد، والمؤنث يلتبس بالمذكر؛ لأن كثيرًا من المؤنث لا علامة فيه تدل على تأنيثه كهند وزينب ودعد ونحوه، والمثنى والمجموع ذو علامة، فلا يلتبس أحدهما بالمفرد.

والجواب الثاني: هو أن المثنى والمجموع لنا قدرةٌ على تفكيكهما والرجوع إلى أصلهما، وهو المفرد، فتقول: قام زيد وزيد وزيد، ونحو ذلك، وقد سمع قليلا[2]، وأما المؤنث فلا قدرة لنا على انفكاك التأنيث عنه؛ لأنه لازم له، فلهذا كان

---

(١) ينظر الكتاب ٣٨/١.

(٢) من ذلك في التثنية قول الفرزدق من الكامل:

إنَّ الرَّزِيَّةَ لا رزيَّة مثلها فقدان مثلُ محمدٍ ومحمد

ينظر شرح التسهيل ١٠٢/١. ومن الجمع قول أبي نواس من الطويل:

أقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحُّل خامسُ

ينظر مغني اللبيب ٣٦٠/٤.

إلحاق العلامة مع المؤنث فصيحًا وعدم إلحاقها مع المثنى والمجموع كذلك"[١].

هذه مسألة جيدة وقد أصَّلَها ابن سمعت، فعلَّل فرعية المؤنث على المذكر، وفرعية المثنى والجمع على المفرد، ومن ثَمَّ سوَّى بينهما في الفرعية، وعلل للتفريق بينهما في لزوم إلحاق الفعل علامة التأنيث لتأنيث فاعله، وعدم لزوم إلحاق علامة التثنية والجمع للفعل، وقد أجاد في ذلك، وتناول هذه العلة غيره من العلماء، من ذلك قول الصبان: "الفرق بينها [تاء التأنيث] وبين علامتي التثنية والجمع على مذهب جمهور العرب أنها قد يتوهم فاعليتهما لوجود الفاعل على صورتهما بخلافها، وأيضًا الاحتياج إلى تاء التأنيث أتم؛ لأن الفاعل قد لا يعلم منه التأنيث إذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مؤنث وبالعكس بخلاف لفظ التثنية والجمع، فإنه لا احتمال فيه ولا إبهام"[٢]. والجواب الثاني عند ابن سمعت لم أجده عند غيره.

*****

(١) الأجوبة المرضية ص ١٦١ – ١٦٢. وهذه المسألة في المستقل بالمفهومية ص ١٩٤ – ١٩٥. وفي عنوان الإفادة ص ١٣٦.

(٢) حاشية الصبان ٦٨/١ وينظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٦١/١.

المسألة السادسة: أغراض حذف الفاعل .

"وأما المسألة الثالثة فأسباب حذف الفاعل اثنا عشر، وهي:

الجهل به. والعلم به. والخوف منه. والخوف عليه. والتعظيم. والتحقير. والإبهام على السامع. ولأنه لا غرض في ذكره. والوزن. والقافية. والسجع. والفاصلة. قاله الأستاذ رحمه الله"(١).

ذكر الراعي ذلك في باب المفعول الذي لم يسم فاعله، والعلماء ذكروا ذلك، وهي أسباب متعددة، وبعضها راجع إلى اللفظ، وبعضها إلى المعنى، فأهم الأسباب اللفظية:

١-قصد الإيجاز، نحو: ﴿وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦۖ﴾(٢).

٢-المحافظة على السجع، نحو: (من طابت سريرته حُمِدَتْ سيرتُه).

٣-المحافظة على النظم، كقول الأعشى:

عُلِّقْتُهَا عرضًا وعُلِّقَتْ رجلًا غيري وعُلِّقَ أخرى غيرَها الرجلُ(٣)

وأما الأغراض المعنوية، فأهمها:

٤-العلم بالفاعل، قال تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾(٤).

٥-كون الفاعل مجهولا للمتكلم، نحو: سُرِقَ المتاع.

٦-تعظيم الفاعل، كصونه عن مقارنة المفعول، نحو: خُلِقَ الخنزير.

٧-تحقير الفاعل بعدم ذكره، نحو: قُتِلَ عليٌّ بن أبي طالب.

٨-الخوف على الفاعل، نحو: كُسِرَ الزجاج.

٩-الخوف من الفاعل، نحو: ضُرِبَ المظلومُ.

١٠-عدم تعلُّق غرضٍ بذكره، نحو: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٖ فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ أَوۡ رُدُّوهَآۗ﴾(٥).

---

(١) عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة ص ١٣٩.

(٢) من الآية (١٢٦) من سورة النحل.

(٣) بيت من البسيط، ينظر ديوان الأعشى ص ٥٧.

(٤) من الآية (٢٨) من سورة النساء.

(٥) من الآية (٨٦) من سورة النساء، ينظر شرح التسهيل ١٢٤/٢، وأوضح المسالك ١٣٥/٢، وتمهيد القواعد ١٦١٣/٤.

المسألة السابعة: لا يخبر بـ (قبل) مقطوعة عن الإضافة.

"قال: وقد أوردتُ على شيخنا ابن سمعت إعراب: ﴿وَمِن قَبلُ مَا فَرَّطتُمۡ فِي يُوسُفَ﴾[١] على أحد الأعاريب، فإنه أعرب (ما) مصدرية، و(من قبل) خبر، فيَرِدُ على تعليل سيبويه[٢]؛ لأن (قبل) خبرٌ، وهو مقطوع عن الإضافة، قال شيخنا: يجوز أنه في الآية يرى أن الظرف لم يقع خبرا، وإنما وقع الخبر جارًّا ومجرورا أهـ"[٣].

"وكان الأستاذ -رحمه الله- يقرر هذا، ثم يسأل عن قوله تعالى: ﴿وَمِن قَبلُ مَا فَرَّطتُمۡ فِي يُوسُفَ﴾[٤]، ويقول: قد أجيز أن يكون المجرور خبرًا عن المصدر المؤول من قوله: (ما فرطتم) على أحد الأعاريب، فهل يكون من هذا، ويمتنع هذا الوجه من الإعراب أو لا يمتنع؟ قال: ليس هو من هذا، وإنما وقع الخبر الجار والمجرور بجملته، والإعراب على هذا الوجه جائز. والله أعلم"[٥].

إعراب هذه الآية مرتبط بقاعدة، يظهر من أحد الأعاريب في الآية مخالفة هذه القاعدة، ولإيضاح ذلك أنقل كلام الراعي، قال: "اعلم أن كل ظرف قُطِعَ عن الإضافة وبُنِيَ على الضمِّ لا يجوز أن يُسْتَعْمَلَ خبرًا ولا صفة ولا حالا ولا صلة، قال سيبويه: لا تقول: هذا قبلُ كما تقول: هذا قبل العتمة[٦]، ولا يعمل في هذا النوع إلا فعلٌ ظاهر، ووجهه أنهم لم يريدوا أن يجمعوا عليها حذفين حذفًا من أولها وحذفًا

---

(١) من الآية (٨٠) من سورة يوسف. وفيه ستة أوجه من الإعراب أظهرُها كما قال السمين على زيادة (ما) وتعلُّق الظرف بالفعل بعده. ينظر الدر المصون ٥٣٩/٦.

(٢) سيأتي أن سيبويه لا يجيز الإخبار بـ قبل مقطوعةً عن الإضافة.

(٣) حاشية يس على الألفية ٨١/١. وذكره الشيخ يس في حاشيته على التصريح ٣٤٠/١.

(٤) من الآية (٨٠) من سورة يوسف.

(٥) عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة ص ٢٢٣.

(٦) قال سيبويه: "ويدلُّك على أن (قبل) و(بعد) غير متمكنين أنه لا يكون فيهما مفردينِ ما يكون فيهما مضافين؛ لا تقول: قبل، وأنت تريد أن تبني عليها كلامًا، ولا تقول: هذا قبل، كما تقول: هذا قبلَ العتمةِ" الكتاب ٢٨٦/٣.

من آخرها، وكان الأستاذ رحمه الله يقرر هذا ثم يسأل"[١]. والحق أن ما منعه سيبويه هو وقوع الظرف نفسه خبرا، لكن ما في الآية هو جار ومجرور، فابن سمعت له وجهة نظر.

ونَقَدَ الشيخُ يس كلام ابن سمعت، قال بعد ذكر كلام ابن سمعت : "وفيه نظر؛ لأن أبا حيان نصَّ على أنه لا فرق في المنع بين أن يجر بالحرف أو لا، ويؤيده[٢] تمثيلهم لوقوع ظرف الزمان خبرا عن اسم العين بقولهم: الورد في أيار، والرطب في تموز، والحق في الجواب أن محل المنع إذا لم يكن المضاف إليه معلوما لعدم الفائدة، وهو في الآيتين معلوم، هذا حاصل ما أجاب به الشمني"[٣]. وهذا جواب يؤيد ما ذهب إليه ابن سمعت.

واستشكل ابن هشام آية أخرى، وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ ۚ كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ﴾[٤]، على أن (من قبل) صلة، قال الدماميني: "أقول: هذا مبني على أن قوله (من قبل) هو صلة الموصول، وهو ممنوعٌ، بل الصلة هي (كان أكثرهم مشركين) و (من قبل) ظرف لغوٌ يتعلَّق بخبر كان، لا مستقرٌّ على أنه صلة، فلا إشكال إذن على سيبويه"[٥].

*****

(١) عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة ص ٢٢٣.

(٢) أي: يؤيد كلام ابن سمعت.

(٣) حاشية يس على التصريح ١/٣٤٠.

(٤) الآية (٤٢) من سورة الروم.

(٥) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ٢/٩٥٢، وقال الشمني: "وقيل: إنه متعلَّق بـــ كان تامة محذوفة، وفاعلها صلة الذين، والتقدير: عاقبة الذين كانوا من قبل" المنصف من الكلام ٢/٨٦.

المسألة الثامنة: حاشاً بالتنوين.

"وكان الأستاذ –رحمه الله– يقول: إنه قُرِئَ بالتنوين في الشاذ (حاشًا لله)[١]"[٢].

جاءت (حاشا) منونة، قال السيوطي: "وتقعُ حاشا قبل لام الجر، نحو: حاشا لله، وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعلٌ، قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف، قالوا: حاشَ وحشَا، ولإدخالهم إياها على الحرف قبل لام الجر. والصحيح أنها اسمُ مصدر مرادفٌ للتنزيه بدليل قراءة بعضهم: (حاشًا لله) بالتنوين كما يقال: تنزيهًا لله وبراءة، وقراءة ابن مسعود: (حاشا اللهِ) بالإضافة كمعاذَ الله. وإنما تُرِكَ التنوين في قراءة الجمهور؛ لأنها مبنية لشبهها بـ حاشا الحرفية لفظًا"[٣]. وقال السيرافي: "وقال أبو إسحاق: حاشا لله في معنى براءة لله"[٤].

ويرى ابن مالك أن حاشا إن وليها حرف جرٍّ فارقت الحرفية، وهنا اختلف العلماء بين قائل بالفعلية أو الاسمية، واستُدِلَّ بقراءة التنوين على تأييد اسميتها[٥].

*****

(١) من الآية (٣١) من سورة يوسف. "قرأ أبو السمال وأُبَيّ بن كعب (حاشًا لله) بالتنوين مثل: رعيًا لله" معجم القراءات ٢٤٧/٤.

(٢) عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة ص ٢٣٩. قال الراعي: "ويكون اسما مبتدأ، ولله خبره".

(٣) همع الهوامع ٢٨٨/٢ وينظر التذييل والتكميل ٣٢٥/٨.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩٩/٣.

(٥) ينظر شرح التسهيل ٣٠٨/٢.

المسألة التاسعة: نقد لفظ (انبهم) في حدِّ الحال.

"قال شيخنا أبو الحسن علي بن محمد بن سمعت الغرناطي الأندلسي – رحمه الله تعالى – وقول النحاة [١] : انبهم، في حد التمييز وفي حد الحال منقود عليهم؛ لأن انبهم لم يُلْفَ في لغة العرب، وصوابه: استبهم، فكان الأولى لهم أن يقولوا: الحال: بيان لما استبهم من الهيآت"[٢].

جاء هذا الفعل في تعريف الحال والتمييز في الآجرومية، فالحال: الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الهيآت. والتمييز: الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات[٣].

وهذا الذي قاله ابن سمعت ذكره الزبيدي في تاج العروس، ونقل أنه غير مسموع، وأن الصواب استبهم، "لأن انبهم انفعَل، وهو خاص بما فيه علاج وتأثير"[٤].

*****

(١) القائل ابن آجروم في الآجرومية، وأبو حيان في التذييل والتكميل ١٠٥/٩، ٢١٤، وابن هشام في شرح قطر الندى ص ٣٩٤.

(٢) المستقل بالمفهومية ص ٣٠١.

(٣) ينظر المستقل بالمفهومية ص ٣٠١، ٣٠٧.

(٤) ينظر تاج العروس ٣١٠/٣٠. ولم أجد انبهم عند أصحاب المعاجم.

المسألة العاشرة: نقد قول ابن مالك: بمضارع ثبت.

"وكان الأستاذ –رحمه الله– ينقد قول ابن مالك:

بمضارع ثبت

ويقول: الظاهر من كلام النحويين عدم اشتراط الإثبات، وأنها لا تدخل عليها الواو مثبتة كانت أو منفية، وأما قولهم: قمت وأصكُّ عينه[١]، فهو عندهم قليل جدا متأوَّل على حذف مبتدأ، تقديره: قمت وأنا أصكُّ عينه"[٢].

قال ابن مالك عن الحال الجملة:

وذاتُ بدءٍ بمضارعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضميرًا ومن الواوِ خَلَتْ[٣]

قال الأشموني: "(وذات بدءٍ بمضارع ثبت حوت ضميرا) يربطها (ومن الواو خلت) وجوبًا لشدة شبهه باسم الفاعل، تقول: جاء زيد يضحك، وقدِم الأمير تُقَادُ الجنائب بين يديه، ولا يحوز: جاء ويضحك، ولا قدم وتقاد"[٤].

وابن سمعت يوافق ابن مالك في ذلك، ويوافقه في تأويل: قمتُ وأصكُّ عينيه، أي: وأنا أصك، بتقدير مبتدأ، ولكنه يجعل هذا الحكم – وهو عدم دخول الواو– للمضارع المنفي أيضا، ولم يجعل ابن مالك المنفي كله حكمًا واحدًا، يقول: "والمضارع المنفي بـ لا بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه (غير)، فأجراه في الاستغناء عن الواو، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾[٥] معناه: ما

---

(١) لم يرد القول في الكتاب لسيبويه، وود في معجم ديوان الأدب عن الأصمعي ٣٣٣/٢، والصحاح ٢١٢٨/٥.

(٢) عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة ص ٢٣٠.

(٣) ألفية ابن مالك ص ٢٣.

(٤) حاشية الصبان ٢٧٨/٢، وينظر شرح التسهيل ٣٥٩/٢. "وإنما استحق المضارع المُثْبَت التجرُّد عن الواو لشدَّةِ شبهه باسم الفاعل، واسم الفاعل الواقع حالا مستغنٍ عنها، فكان هو كذلك" شرح الكافية الشافية ٧٦٢/٢.

(٥) الآية (٢٥) من سورة الصافات.

لكم غير متناصرين ... وأشرت بقولي: (سوى ما قُدِّمَا) إلى الجملة المصدرة بمضارع منفيٍّ بـ (لم) أو بماضٍ مثبت أو منفي فإن وقع شيء من ذلك حالًا جاز أن تصحبه الواو والضمير معًا أو أحدهما، ولم يجُزْ أن يخلو منهما معًا"[١]. فابن مالك جعل الحكم للمثبت واستثنى المنفي، لأن الواو لا تدخل على المثبت والمنفي بـ لا.

والمضارع له صور في وقوعه في جملة الحال، إما أن يكون مثبتا دون (قد) أو بها، وإمَّا منفيا بـ (لا) أو (ما) أو (لم) أو (لَمَّا) أو (إنْ) .

فالمضارع المثبت العاري من (قد) أو المنفي بـ (لا) أو (ما) يجب الربط فيه بالضمير وحده، نحو: ﴿وَنَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾[٢]، والمنفي بـ لا: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾[٣]، والمنفي بـ ما:

عهدْتُكَ ما تصبو وفيك شبيبةٌ فما لك بعد الشيب صَبًّا متيَّمًا[٤]

بقي المنفي بـ لم ولما وإن، وهذه يجوز فيها الربط بالضمير أو الواو، إلا أن انفراد الواو أكثر من الضمير، ومن الربط بالضمير : ﴿فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ﴾[٥]،

ومن الربط بالواو:

ولقد خَشِيتُ بأن أموتَ ولم تَدُرْ للحرب دائرةٌ على ابني ضمضمَ[٦]

---

(١) شرح الكافية الشافية ٧٦٣/٢ بتصرف.

(٢) من الآية (١١٠) من سورة الأنعام.

(٣) من الآية (٨٤) من سورة المائدة.

(٤) بيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٦٠/٢ وأوضح المسالك ٣٥٤/٢ والمقاصد الشافية ٥١٢/٣.

(٥) من الآية (١٧٤) من سورة آل عمران.

(٦) بيت من الكامل لعنترة في شرح ديوانه للخطيب التبريزي ص ١٨٦، وشرح التسهيل ٣٦٩/٢ وحاشية الصبان ٢٨٤/٢.

ومن اجتماع الواو والضمير: ﴿أَو قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَم يُوحَ إِلَيهِ شَيءٌ﴾(١).

قال ابن مالك: "وكثرت شواهد لم؛ لأن ابن خروف قال: فإن كانت ماضية معنى لا لفظا احتاجت الواو، كان فيها ضمير أو لم يكن، والمستعمل بخلاف ما قال، والمنفي بلمَّا كالمنفي بـ لم في القياس إلا أني لم أجده مستعملا إلا بالواو كقوله تعالى: ﴿أَمۡ حَسِبتُمۡ أَن تَدخُلُواْ ٱلجَنَّةَ وَلَمَّا يَأتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَواْ مِن قَبلِكُمۖ﴾(٢)"(٣).

أما قول ابن سمعت: (الواو لا تدخل على المنفي) يحتاج إلى ضبط، وقد انفردت مع لم وجاءت مع الضمير، بل أفردت مع لما.

*****

(١) من الآية (٩٣) من سورة الأنعام. ينظر تمهيد القواعد ٥/٢٣٣١. وذكر لـ لما وإن أمثلة، نحو: جاء زيد لما يضحك، وجاء زيد إنْ يضحك، وقدم الركبُ ولمَّا تطلع الشمس، وإن تطلع الشمس.

(٢) من الآية (٢١٤) من سورة البقرة.

(٣) شرح التسهيل ٢/٣٧٠.

المسألة الحادية عشرة: الجرُّ بأقل من الحرف.

"قال شيخنا أبو الحسن علي بن محمد الأندلسي الشهير بابن سمعت – رحمه الله – القِسْمُ الخامس هو حرف جر على أقل من حرف واحد، وذلك قطع همزة الوصل في اللفظة المعظمة في باب القسم، نحو قولهم: أللهِ لأفعلنَّ، كانت همزة لا تثبت في الوصل، فقطعت وصارت حرف قسم تثبته في الوصل والابتداء، وذلك أقل من حرف واحد"(١).

يرى ابن سمعت أن من أنواع حرف الجر ما يكون جزءًا من حرف، كما لو حذفنا حرف الجر في القسم وألقينا حركته على الألف في لفظ الجلالة، قال الفراء: "والعربُ تُلقي الواو من القسم ويخفضونه، سمعناهم يقولون: الله لتفعلنّ فيقول المجيب: أَلله لأفعلنّ لأن المعنى مستعمل والمستعمل يَجوز فِيهِ الحذف"(٢). وقال ابن مالك: "وإذا حذف فعل القسم والباء نُصِبَ المقسَمُ به، وإن كان المقسَمُ به عند حذفها (الله) جاز جرّه مع تقوية همزة مفتوحة تليها ألف نحو: آللهِ لأفعلنّ، أو (ها) ساقط الألف نحو: هالله لأفعلن، أو ثابتها: ها الله لأفعلن. وروى أيضا ها الله وهأ الله بحذف ألفها استغناء عنها بقطع الهمزة والوصل وبالجمع بينهما وذكر أيضا أللهِ لأفعلنّ، فجعل القطع عوضا مكتفًى به"(٣). ويؤيد ما ذهب إليه ابن سمعت أن ابن مالك ذكر أن مذهب الأخفش أن الجر في ها الله ونحوه بالعوض من الحرف المحذوف لا بالحرف، ووافقه جماعة(٤).

*****

(١) المستقل بالمفهومية ص ٣٥١. وينظر عنوان الإفادة ص ٢٦٧.

(٢) معاني القرآن للفراء ٤١٣/٢.

(٣) شرح التسهيل ١٩٩/٣. وهذا الجر بالعوض عن الحرف خاص بلفظ الجلالة كما ذكر ابن مالك. وينظر المقاصد الشافية ٦٤٧/٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل ٢٠٠/٣. وهو من مسائل الخلاف حيث ذكر الأنباري أن الكوفيين يجيزون الجر بالحرف المحذوف في القسم بغير عوض، وذهب البصريون أنه لا يجوز إلا بعوض. ينظر الإنصاف ٣٩٣/١.

المسألة الثانية عشرة: الإلغاز بـ إلى حرف الجر.

"لطيفة: وكان شيخنا أبو الحسن علي بن سمعت – رحمه الله – يسألنا هنا عن قولك: إلا إلى إلى زيد، فـ إلا الأولى فعل، وفاعله ضمير الاثنين، وهو من وأل إذا لجأ، وإلى الثانية حرف جر، وإلى الثالثة اسم واحد الآلاء، وهي النعم"(١).

هذا إلغاز من العلامة ابن سمعت، وهو في حرف الجر إلى، حيث أتى بفعل واسم وحرف لها صورة قريبة، وصاغها في جملة، أما الفعل فهو فعل أمر من الفعل (وَأَلَ) قال ابن منظور: "وَأَلَ إِليه وَأْلًا ووُؤُولًا وَوَئِيلًا ووَاءَلَ مُوَاءَلَةً ووِئَالًا: لجأَ. والْوَأْلُ والمَوْئِلُ: الملجأُ، وكَذَلِكَ الْمَوْأَلَةُ مِثَالُ الْمَهْلَكة؛ وَقَدْ وَأَلَ إِليه يَئِلُ وَأْلًا ووُؤُولًا عَلَى فُعول أَي لجأَ، ووَاءَلَ مِنْهُ عَلَى فَاعَلَ أَي: طَلَبَ النَّجَاةَ، ووَاءَلَ إِلى الْمَكَانِ مُوَاءَلَةً ووِئَالًا: بَادَرَ"(٢).

وأما الاسم فقال ابن منظور: "والآلاء: النِّعَم، واحدها أَلًى بالفتح، وإِلْىٌ، وإِلًى"(٣). وإلى هنا غير منونة لإضافتها إلى زيد، والمعنى: الجآ إلى نعمة زيد .

*****

(١) المستقل بالمفهومية ص ٣٥٣. وينظر عنوان الإفادة ص ٢٦٨.

(٢) لسان العرب ٧١٥/١١، وتاج العروس ٥٥/٣١.

(٣) لسان العرب ٤٣/١٤، وتاج العروس ٩٧/٣٧.

المسألة الثالثة عشرة : آتِي اسم بدليل الإضافة .

"وكان الأستاذ شيخنا أبو الحسن علي بن سمعت – رحمه الله – يسأل هنا عن قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾[١]، فـ آتيه اسم بدليل إضافته إلى الضمير، ولا يجوز أن يكون فعلا مضارعا، والضمير مفعول؛ لأن الهمزة في أول المضارع للمتكلم، وضمير المتكلم (أنا)، ولو كان كذلك لكان المعنى: وكلهم أتيه أنا"[٢].

يستدل ابن سمعت على اسمية (آتي) بإضافته إلى الضمير (الهاء)، وأنه قد يَظُنُّ ظَانٌّ أنَّ: آتي هنا فعل مضارع، فقد علل ذلك بأن الهمزة في أول المضارع للمتكلِّم، ولو كان الأمر كذلك لكان المعنى: وكلُّهم آتيه أنا؛ وليس المعنى كذلك، بل آتي اسم فاعل خبر لـ كلُّهم، وهو مضاف إلى مفعوله، والفاعل ضمير مستتر، تقديره: هو، أي: كل واحد من خلقه، وأفرد الخبر حملا على لفظ المخبر عنه (كل)[٣].

*****

(١) من الآية (٩٥) من سورة مريم.

(٢) عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة ص ٩٩.

(٣) ينظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل ٢٠٤/٨.

المسألة الرابعة عشرة: الواو لمطلق الجمع.

"والمعبِّر بالجمع المطلق هو ابن الحاجب في أصوله[١]، وقد تبعه جماعة ... وشيخنا أبو الحسن علي بن سمعت الأندلسي"[٢].

اختار أبو الحسن بن سمعت أن تكون الواو للجمع المطلق، وما ذكره الراعي أن ذلك هو تعبير ابن الحاجب، وقد اختلف النحاة في ذلك:

ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أن الواو للجمع مطلقًا.

وذهب بعض النحويين إلى أنها للترتيب، ونسب إلى قطرب وثعلب والربعي وغيرهم.

وذهب هشام الدينوري إلى أنها تأتي للجمع دون ترتيب، وقد تأتي للترتيب.

ونسب إلى الفراء أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع.

وذهب ابن مالك إلى أن متبوع الواو يكون للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقدم بقلة[٣].

والمراد من كلام ابن الحاجب أن أصل استعمالها يكون للجمع، وتقرير أصول المعاني هو المراد، وإلا فإنه في سياقات أخرى قد تفيد الترتيب، قال تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ﴾[٤]، وذكر الأنبياء على الترتيب، فسياق الكلام والعناية به هما ما يكشفان خروج الواو عن الجمع إلى الترتيب أو التقديم والتأخير بين المعطوف والمعطوف عليه، ولكن الأصل استعمالها للجمع، وهو ما قرره جمهور النحويين[٥].

---

(١) قال ابن الحاجب: "الواو للجمع المطلق لا يقتضي ترتيبًا ولا معيَّةً عند المعتبرين من الفقهاء والنحويين" منتهى الوصول ص ٢٧ وينظر الكافية ص ٥٣.

(٢) الأجوبة المرضية ص ٦٧. وينظر عنوان الإفادة ص ١٩٣.

(٣) ينظر الكتاب ٤٣٨/١ والجنى الداني ص١٥٩ ومغني اللبيب ٣٥١/٤. قال ابن هشام عن قيد (مطلق الجمع): "غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد" المغني ٣٥٣/٤.

(٤) من الآية (١٣٦) من سورة البقرة.

(٥) ينظر معاني النحو ٢١٦/٣.

المسألة الخامسة عشرة: الفرق بين بدل الغلط وبدل النسيان.

"وبدل الإضراب على ثلاثة أقسام: الأول: بدل الغلط. والثاني بدل النسيان. والثالث: بدل البَدَاء. والفرق بين الغلط والنسيان والبداء أن الغلط من اللسان، والنسيان من القلب، والبداء أن تنطق بالشيء ثم يبدو لك الانتقال عنه، وأنت في الأول[١] غير غالط ولا ناس، وكان شيخنا أبو الحسن علي بن محمد بن سمعت ينقد على ابن مالك – رحمه الله – هذا الموضع، ويقول: إنه في الألفية من التخليط في الاصطلاح، مع أنه كان يعظِّم الألفية تعظيما كثيرا"[٢].

يعرض الراعي أنواع البدل ثم ينقل عن شيخه ابن سمعت نقده لابن مالك في اصطلاحه، وهذا هو كلام ابن مالك :

مطابقًا أو بعضًا او ما يشتمل عليه يُلْفَى أو كمعطوف بـ بل
وذا لِلِاضراب اعزُ إن قصدًا صَحِبْ ودون قصدٍ غلطٌ بهِ سُلِبَ[٣]

ووجه اعتراض الراعي الذي ربما أخذه عن شيخه ابن سمعت أن ابن مالك سوَّى بين الغلط الناتج عن اللسان والنسيان الناتج عن الجنان، فسمَّى الاثنين بدل غلط، وهذا ذكره الأشموني قال: "المبدل منه إن لم يكن مقصودًا البتة وإنما سبق اللسان إليه فهو بدل الغلط أي: بدل سببه الغلط؛ لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا أنه نفسه غلط، وإن كان مقصودًا فإن تبين بعد ذكره فساد قصده، فبدل نسيان، أي: بدل شيء ذكر نسيانا، وقد ظهر أن الغلط متعلِّق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثير من النحويين لم يفرِّقوا بينهما فسمُّوا النوعين بدل غلط"[٤].

---

(١) أي في ذكرك الأول في بدل البداء غير ناس ولا غالط، إنما كنت تقصده، ثم عنَّ لك غيره، فيظهر أن الفرق بين البداء والغلط هو القصد.

(٢) المستقل بالمفهومية ص ٢٧٤ – ٢٧٥.

(٣) ألفية ابن مالك ص ٣٧.

(٤) حاشية الصبان ١٨٧/٣. وكذلك قال ابن هشام في أوضح المسالك ٤٠٣/٣.

فابن مالك جعل المقصود بدل إضراب وغير المقصود بدل غلط دون تفرقة بين الغلط والنسيان، وكذا فعل في الكافية الشافية، قال :

مُطَابِقًا أو بعضـــــًا او ما يَشْتَمِلْ عليه أو كمعطوفٍ بــ بَلْ

وذا اعزُ للإضرابِ إن قصدًا صَحِب وغيرُه لغلَطٍ قِدْمًا نُسِب[1]

وأرى أن ما قالوه عن ابن مالك ليس صائبا تماما فالمستدرَك على ابن مالك هو تفصيل شيء مجمل، فقد ذكر الغلط إجمالا، والمستدرِكون فصلوه بين غلط لسان وغلط جنان، ثم إنه إذا نسي الجنان غلط اللسان.

*****

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٧٤/٣. وينظر شرح التسهيل ٣٢٩/٣.

المسألة السادسة عشرة: ترتيب تصريف الأفعال.

"وكان شيخنا أبو الحسن علي بن محمد بن سمعت إذا سألناه عن ترتيب التصريف يقول لنا مثل ما تقدم: ابدؤوا بالماضي، ثم المضارع، ثم المصدر"(١).

كان الراعي يعلل تقديم المضارع على الأمر في اتصاله بنون التوكيد، وذكر أن الأمر الكلام فيه يطول بالنسبة إلى أمر الواحد وغيره، وكذلك بالنسبة إلى نون التوكيد، ثم ذكر كلام ابن سمعت ليؤيد أسبقية المضارع .

وأقوى ما يؤكد أسبقية المضارع على الأمر ما قاله ابن يعيش عن فعل الأمر: "وأمّا صيغتُه فمِنْ لفظِ المضارعِ يُنْزَع منه حرفُ المضارعة، فإنْ كان ما بعد حرف المضارعة متحرّكًا، أبقيتَه على حركتِه، نحو قولك في: تُدَحْرِجُ دَحْرِجْ، وفي: تُسَرْهِفُ سَرْهِفْ، وفي: تَرُدُّ رُدَّ، وفي: تَقُومُ قُمْ. وإن كان ساكنًا، أتيتَ بهمزةِ الوصلِ ضرورةَ امتناع النطق بالساكن"(٢).

ولذلك سماه بعض العلماء الأمر بالصيغة تفريقًا بينه وبين الأمر بالمضارع المجزوم بلام الأمر، وقد أَصَّل الشريف الجرجاني أسبقية الأفعال، قال: "وإنما قدِّم الماضي على الأمر والمضارع لأمرين: الأول: أنه متقدم عليهما طبعًا فقدمه وضعًا؛ ليكون الوضع مطابقًا للطبع. الثاني: أنه أصل بالنسبة إليهما؛ لأن المضارع مأخوذ منه؛ لأنه هو الماضي بزيادة حرف من حروف (أتين) والأمر والنهي واسما الفاعل والمفعول مأخوذات من المضارع"(٣).

فالمأخوذ منه أصل، والمأخوذ فرعٌ، ولهذا يرتبون الكلام عليها مُرَتَّبَة ماضيًا فمضارعًا فأمرًا.

*****

(١) المستقل بالمفهومية ص ٢٩٠.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢٨٩/٤.

(٣) شرح تصريف العزي للشريف الجرجاني ص ٥٤.

المسألة السابعة عشرة: تخفيف الهمزة في المضارع والأمر من رأى.

"وكان شيخنا علي بن محمد بن سمعت يقتصر بهذا التخفيف على المضارع والأمر من رأى خاصة لكثرتهما على ألسنتهم"(١).

ذكر العلماء قواعد تخفيف الهمزة المفردة، فإذا تحركت الهمزة بعد ساكن جاز أن تخفف بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، بشرط ألا يكون هذا الساكن حرف مدٍّ زائد، أو ألفًا مبدلة من أصلٍ، أو نون (انفعال) أو ياء تصغير، نحو: سَل، وَالَارْض. وهذا التخفيف جائز إلا في ترى، ويرى، وأرى ونرى، فإن أصله يرْأَى، وهو أصل متروك إلا عند تيم اللات، فإنهم يستعملونه(٢).

وذكر ابن يعيش علة ذلك قال: "ويحتمل ذلك أمرَين:

أحدهما: أن تكون حُذْفت لكثرة الاستعمال تخفيفًا، وذلك أنّه إذا قيل: أَرْأى اجتمع همزتان بينهما ساكنٌ، والساكنُ حاجزٌ غيرُ حصين، فكأنّهما قد تَوالتا، فحُذفت الثانية على حدّ حذفها في: أُكْرِمُ، ثمّ أُتْبع سائرَ الباب، وفُتحت الراء لمجاوَرة الألف التي هي لامُ الكلمة، وغلب كثرةُ الاستعمال هاهنا الأصلَ حتّى هُجر ورُفض.

والثاني: أن يكون حذفُ الهمزة للتخفيف القياسيّ بأن أُلقيت حركتها على الراء قبلها، ثمّ حُذفت على حد قوله تعالى: {يُخْرِجُ الخَبَ}(٣)، و {قَدَ فْلَحَ المُؤْمِنُونَ}(٤) ، فصار يرى ويُرِي وأَرى، ولزِمَ هذا التخفيفُ والحذفُ لكثرةِ الاستعمالِ على ما تقدّم ... وهو أوجهُ عندي لقُرْبه من القياس"(٥).

---

(١) الأجوبة المرضية ص ١٨٠.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢١٠٢/٤، ٢١٠٤.

(٣) من الآية (٢٥) من سورة النمل. وهي قراءة أبيّ وعكرمة وغيرهما، ينظر معجم القراءات د. الخطيب ٥٠٧/٦.

(٤) الآية (١) من سورة المؤمنون. وهي قراءة ورش عن نافع وابن ذكوان، وغيرهما. ينظر معجم القراءات د. الخطيب ١٥١/٦.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢٧٠/٥ بتصرف.

أما الأمر من يرى فقال عنه السيرافي: "تقول: (ارْأَ) يا فتى، فدخول ألف الوصل قد أوجبت تحقيق الهمزة؛ لأنك إذا لم تحقِّقْهَا وخفَّفْتها حرَّكْتَ الراءَ، وإذا حركت الراء بطلت ألف الوصل، والوجه ألَّا تدخل ألف الوصل فتقول: (رَهْ[1] رأيكَ يا زيد)، لأن الأمر من الفعل المستقبل وقد جرى الفعل المستقبل على حذف الهمزة"[2]. فكأن الأمر بني على المضارع الذي خففت همزته وليس على الأصل.

*****

(١) الصواب أن هاء السكت تكون في الوقف فقط.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤/٢٨١.

المسألة الثامنة عشرة: ضبطُ حركة آخر الفعل المضعّف عند التقاء الساكنين.

"ذكر الشيخ أبو بكر القللوسي الأندلسي[١] – رحمه الله تعالى – في كتابه المسمَّى بـ الدرر المكنونة في محاسن مدينة اشطابونة[٢] –ومعنى اشطابونة بلسان الأفرنج هذه جيدة – قال فيه: رحل طالبان من مدينة رَقْدَة[٣] من بلاد الأندلس إلى مدينة إشبيلية[٤] –فتحها الله تعالى– برسم قراءة الحديث على الشيخ المحدث العالم أبي بكر الحافظ[٥]، ووُصِفَا له بعلم النحو، فلما قرئ عليه قوله في الحديث: ((وصَلِّ العصرَ ما لم تَصْفَرَّ الشمسُ))[٦]، قال لهما الشيخ: كيف تضبطان الراء من تصفرّ؟ فقالا معًا: بالفتح، فأنشد الشيخ:

أوردها سعدٌ وسُعدٌ مُشْتَمِل ما هكذا يا سعدُ تُورَدُ الإبِل[٧]

ثم التفت الشيخ إلى أبي علي الشلوبين، وكان إذا ذاك أصغرَ القوم سنًّا، فقال له: كيف تقول أنت يا عمر؟ فقال: العرب على ثلاثِ فرق مُتْبِعُون وكَاسِرُون

---

(١) هو محمد بن أحمد بن إدريس بن مالك بن عبد الواحد، أبو بكر، يعرف بالقلاوسي، كان إماما في العربية والعروض، وألف في الفرائض والعروض وتاريخ بلده، قرأ على ابن أبي الربيع، وأبي القاسم الحصار الضرير، توفي (٧٠٧هـ)، ينظر بغية الوعاة ٢٢٠/١ والإحاطة ٥٣/٣.

(٢) ذكر هذا الكتاب صاحبُ الإحاطة ٥٤/٣.

(٣) في معجم البلدان رَقَّادَة، وهي بلدة بإفريقية، بينها وبين القيروان أربعة أيام. ينظر معجم البلدان ٥٥/٣.

(٤) هي مدينة كبيرة عظيمة قريبة من البحر، وكان بها بنو عباد. ينظر معجم البلدان ١٩٥/١.

(٥) محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر بن العربي الْمَعَافري الأندلسي، أحد الحفاظ الأعلام، من كتبه: عارضة الأحوذي في شرح الترمذي، والتفسير في خمس مجلدات، وغير ذلك توفي (٥٤٣هـ)، ينظر الوافي بالوفيات ٢٦٥/٣.

(٦) ينظر صحيح مسلم ٤٢٧/١، ولفظه (ووقت العصر ما لم تصفر الشمس).

(٧) البيت من الرجز يضرب مثلا للرجل يقصِّر في الأمر لإيثارا للراحة، وقائلة مالك بن زيد بن مناة، ينظر جمهرة الأمثال ٩٣/١.

وفاتِحُون، فالمتبعون يتبعون الحرف المضعف بحركة الحرف الذي قبله، فإن كانت ضمة ضموه، نحو: لم يرُدُّ زيد، ورُدُّ عمرا، وإن كانت فتحة أو ألفا فتحوه نحو: لم يعضَّ زيد، وعضَّ عمر، وقوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا﴾[١]، وإن كانت كسرة كسروه، نحو: لم يفِرِّ زيدٌ، وفِرِّ عمرُ، فيتبعون المضعف لحركة ما قبله إلا في ثلاثة مواضع، فإنهم ينتقلون عن الإتباع لما قبل، أحدها: إذا اتصل بالفعل ضمير مذكر غائب، نحو: لم يردّه ولا تردّه، وردّه، فإن المتبعين يتبعون هنا إلى الضمير، فيقولون: لم يفِرُّه، وفِرُّه، ولم يعضُّه، ولا تعضُّه، ونحوه على النهي، وعلى هذا يمكن أن يكون قوله: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾[٢]، نفيًا ونهيًا، ويكون في النهي على لغة المتبعِين، الموضع الثاني: إذا اتصل بالفعل ضمير مؤنث غائب نحو: ردَّها ولم تردَّها وفِرَّها، ونحوه بفتح المدغم إتباعًا لفتحة الهاء، وإنما فعلوا ذلك؛ لخفة الهاء فلم يعتدُّوا بها، وكأن الفتحة باشرت الألف، والضمة باشرت واو الصلة، فانتقلوا لذلك، الموضع الثالث: إذا لَقِيَ آخرَ الفعلِ حرفٌ ساكنٌ من كلمة أخرى، نحو: ردِّ القوم، ولم يردِّ الغلام، فيرجع المتبع هذا إلى الكسر، وعليه يقال: لم تصفرِّ الشمس بالكسر.

والفرقة الثانية: هم الكاسِرون، وهم يكسرون بإطلاق؛ لأنَّ الأصلَ في التقاءِ الساكنين الكسرة، فيقولون: رُدِّ زيدا، ولم يَعَضِّ عمرًا، وعليه جاء قوله:

قال أبو ليلى لليلى مُدِّه حتى إذا مَدَدْتِه فشُدِّه

إن أبا ليلى نسيجُ وحدِه[٣]

وأما الفرقة الثالثة وهم الفاتحون فهم على قسمين، فصحاء وغير فصحاء، فالفصحاء ينقلون إلى الكسر إذا التقى ساكن من كلمة أخرى، فيقولون: مُدِّ الحبل، وشُدِّ الرجل، ولادِّ المتاع، وقياس لغتهم الفتح في الجميع إلا مع الساكن فيكسرون

(١) من الآية (٢٣٣) من سورة البقرة.

(٢) الآية (٧٩) من سورة الواقعة.

(٣) رجز وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ٥٥٣/٢ وشرح السيرافي ٨٧/١.

كما مرَّ، فيقولون: ما لم تصفَرِّ الشمس بكسر الراء. وغير الفصحاء لا يزالون مع الساكن أصل لغتهم من الفتح، فيقولون: مُدَّ الحبلِ، وشُدَّ الرجل بالفتح، وعليه جاء قوله:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّك من نُمَيْرٍ فما كَعْبًا بَلَغْتَ ولا كِلَابَا(١)

فلما فرغ الشلوبين من تقرير المسألة أنشد الشيخ أبو بكر:

ذِي المعَالي فَلْيَعْلُوَن مَنْ تَعَالَى هكَذَا هكذا وإلَّا فلَا لَا(٢)

قال: ولم يسألهما بعد عن شيء انتهى بالمعنى"(٣).

في هذه المسألة التي روى قصتها ابن سمعت لتلميذه الراعي حكم الفعل المضعف وتحريكه عند التقاء الساكنين، والملاحظ أن المسئولَين قد أجابا لكن إجابتهما خلت من استقصاء المسألة، فقد أجابا بوجه واحد فقط، وقد ذكر سيبويه هذه المسألة، قال: "اعلم أن منهم من يحرِّك الآخر كتحريك ما قبله، فإن كان مفتوحًا فتحوه، وإن كان مضمومًا ضمُّوه، وإن كان مكسورا كسروه، وذلك قولك: رُدُّ، وعضَّ وفِرِّ ... فإن جاءت الهاء والألف فتحوا أبدا ... وسألتُ الخليل: لِمَ ذاك؟ فقال: لأن الهاء خفيَّة، فكأنهم قالوا: ردَّ، وأمدَّا وغلَّا، إذا قالوا: ردَّها، وغلَّها، وأمِدَّها، فإذا كانت الهاء مضمومة ضمُّوا، كأنهم قالوا: مدُّوا وعضُّوا، إذا قالوا: مدُّهُ، وعضُّهُ، فإن جئت بالألف واللام بالألف الخفيفة كسرتَ الأول كلَّه ... ومنهم من يفتح إذا التقى ساكنان على كل حال إلا في الألف واللام والألف الخفيفة، فزعم الخليل أنهم شبّهوه بـ أين وكيف وسوف وأشباه ذلك، وفعلوا به إذ جاءوا بالألف

---

(١) بيت من الوافر لجرير في ديوانه ٨٢١/٣ وشرح السيرافي ٨٧/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩٦/٥ والمقاصد النحوية ٧٧/١.

(٢) بيت من الخفيف للمتنبي في ديوانه ٢٥٤/٣.

(٣) الأجوبة المرضية ص ٩٦ – ١٠٠. وروى الراعي هذه المسألة عن شيخه ابن سمعت. وذكرها ابن حمدون في حاشيته على المكودي ٣٦٣/٢.

واللام والألف الخفيفة ما فعل الأولون ... ومن العرب من يكسر ذا أجمع على كل حال"[١].

وعلى ذلك فالفعل (تصفر) يجوز فيه الفتح إتباعا، والكسر، والفتح على لغة من يفتح إلا أن الفصحاء منهم يكسرون في نحو (تصفرِّ الشمس) لالتقاء الراء بساكن من كلمة أخرى.

*****

(١) كتاب سيبويه ٣/٥٣٢-٥٣٤. وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٩٧.

الخاتمة

بعد هذا الحديث عن شخصية ابن سمعت الأندلسي وآرائه النحوية يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- ✓ يُعَدُّ أبو عبد الله الراعي (٨٥٣هـ) هو الكاشف الحقيقي عن شخصية شيخه أبي الحسن بن سمعت وآرائه.
- ✓ تحلى ابن سمعت بصفات العلماء العاملين، فمن جهة شخصية اتصف بالتواضع والإنصاف، ورقة الحال، ومن جهة علمية هو عالم محقق مدقق نحوي وفقيه، يشعِّب المباحثة وذو شخصية مستقلة، ناقد وليس تابعا، خالف ابن مالك، ورد رأي الشاطبي، وانتقد حد الحال، وأحسن التعليل لإلحاق علامة المؤنث بالفاعل دون علامتي المثنى والجمع، وكلٌّ من التأنيث والتثنية والجمع فرع عن أصل، وهذا تأصيل نحوي لعالم متمكن من الأصول النحوية، وكذلك التعليل لجواز: في الدار رجل.
- ✓ تمتع ابن سمعت بالضبط في العبارة، ومن أمثلة ذلك: قاعدة: ليس في العربية اسم معرب غير ملازم للإضافة آخره واو قبلها ضمة.
- ✓ خرَّج في المسألة الثانية آية على وجه ضعيف، وقد ذكرتُ عن الصبان ما يقويه.
- ✓ من الصعبِ القطع بمذهب ابن سمعت النحوي، لكن ما توفر لي من آرائه يدل على استقلالية في البحث واختيار الآراء.
- ✓ يبدو أنه دارت بينه وبين العلماء مباحثات علمية بدليل المسائل التي أرسلها إلى إفريقية، ورد عليه عنها الأمير أبو عبد اللَّه محمد الحسين الحفصي.
- ✓ كان مطلعا على الألفية وعلى التراث النحوي للعلماء ولذا ناقش وعلل.
- ✓ ويؤخذ على ابن سمعت أنه أخذ على ابن مالك قوله: (بمضارع ثبت) وقال: النحويين لا يشترطون الثبوت ولا تدخل الواو مع المثبت ولا المنفي، ومع أنه محق في أن ابن مالك لم يفصل في الألفية، وفي المسألة تفصيل، إلا أن ابن سمعت وقع في نفس الأمر، وفصل ابن مالك في شرح الكافية الشافية.

*****

ثَبَت المصادر المراجع

١. الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين بن الخطيب (ت ٧٧٦هـ)، ط دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٢. الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل الراعي (ت ٨٥٣هـ)، تحقيق الطالب: سلامة عبد القادر المراقي، ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٠٠/١٤٠١هـ.

٣. الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د: عبد الحسين الفتلي ط مؤسسة الرسالة بدون.

٤. أمالي ابن الشجري تحقيق د: محمود محمد الطناحي ط أولى مكتبة الخانجي ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.

٥. انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك، شمس الدين محمد بن محمد الراعي (٨٥٣ه)، تحقيق: محمد أبو الأجفان، ط أولى دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨١م.

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط الرابعة مطبعة السعادة ١٣٨٠ه - ١٩٦١م.

٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط المكتبة العصرية، بيروت، د ت.

٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الثانية، دار الفكر، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٩. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: جماعة من المتخصصين، وزارة الإرشاد بالكويت، ١٩٦٥ - ٢٠٠١م.

١٠. تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، قسم الأدوات والحروف، بدر الدين الدماميني، تحقيق د: محمد بن مختار اللوحي، ط أولى، عالم الكتب الحديث، إربد - الأردن، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.

١١. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د: حسن هنداوي، الجزء الرابع، ط أولى دار القلم، دمشق، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
١٢. تسهيل الفوائد، ابن مالك، تحقيق د: محمد كامل بركات، ط دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.
١٣. التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، وبهامشه حاشية يس، ط دار الفكر، د ت.
١٤. التفصيل في إعراب آيات التنزيل، د. عبد اللطيف الخطيب، وآخرين، ط أولى مكتبة الخطيب للنشر والتوزيع، الكويت ٢٠١٥م.
١٥. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د: فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ط أولى دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
١٦. حاشية ابن حمدون على شرح المكودي، ط دار الفكر، بيروت ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
١٧. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، الشيخ محمد الخضري، ط دار الفكر، د ت.
١٨. حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د ت.
١٩. حاشية يس على ألفية ابن مالك، ط المطبعة المولوية، فاس، ١٣٢٧هـ.
٢٠. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق د: أحمد محمد الخراط ط دار القلم دمشق .
٢١. ديوان الأعشى، تحقيق الدكتور محمد محمد حسين، ط أولى مكتبة الآداب بالجماميز، د ت.
٢٢. ديوان جرير تحقيق د:نعمان محمد أمين طه ط ثالثة دار المعارف .
٢٣. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر بن قاسم مخلوف (١٣٦٠هـ)، تحقيق: عبد المجيد خيالي، ط دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٢٤. شرح التسهيل لابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق د: عبد الرحمن السيد، د: محمد بدوي المختون، ط أولى دار هجر، الجيزة، مصر ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
٢٥. شرح التسهيل المسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (٧٧٨هـ)، تحقيق د: علي محمد فاخر وآخرين، ط أولى دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
٢٦. شرح ديوان عنترة لخطيب التبريزي تحقيق: مجيد طراد ط أولى دار الكتاب العربي ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .
٢٧. شرح ديوان المتنبي وضعه عبد الرحمن البرقوقي دار الكتاب العربي ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .
٢٨. شرح الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) على تصريف العزي، تحقيق: محمد الزفزاف، ط دار الطلائع، القاهرة، ٢٠١٧م.
٢٩. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط أولى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
٣٠. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط أولى دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
٣١. شرح المفصل لابن يعيش، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق د: إميل بديع يعقوب، ط أولى دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
٣٢. شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل تحقيق د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ط أولى دار الغرب الإسلامي ١٩٩٠م.
٣٣. الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، ط الرابعة، دار العلم للملايين، ١٩٩٠م.
٣٤. صحيح مسلم تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ط أولى دار إحياء الكتب العربية ١٤١٢ه / ١٩٩١م .
٣٥. عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة، محمد بن محمد بن إسماعيل الراعي (ت

٨٥٣هـ)، تحقيق ودراسة، إعداد: سليمان تاج الدين أحمد، ماجستير، أم القرى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
٣٦. الكافية والشافية، ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق د: صالح عبد العظيم الشاعر، ط مكتبة الآداب، د ت.
٣٧. الكتاب، سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط الثالثة، مكتبة الخانجي ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
٣٨. كتاب جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، عبد المجيد قطامش ط ثانية دار الجيل ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
٣٩. لسان العرب، ابن منظور (٧١١هـ)، ط دار صادر، بيروت، د ت.
٤٠. متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلق عليها د: عبد اللطيف الخطيب، ط أولى مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
٤١. مجالس ثعلب تحقيق: عبد السلام محمد هارون ط ثانية دار المعارف مصر بدون.
٤٢. المستقل بالمفهومية في حل ألفاظ الجرومية، شمس الدين الراعي المتوفى (٨٥٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد جاد الله، ط دار النوادر، طبعة أولى ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م.
٤٣. معاني النحو الدكتور فاضل السامرائي ط أولى دار الفكر الأردن ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
٤٤. معجم البلدان لياقوت الحموي ط دار صادر بيروت ١٣٩٧ه – ١٩٧٧م .
٤٥. معجم ديوان الأدب، الفارابي (ت ٣٥٠هـ)، تحقيق د: أحمد مختار عمر، ط مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
٤٦. معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، ط أولى دار سعد الدين للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
٤٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب، ط المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٤٨. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ)، تحقيق د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، ط جامعة أم القرى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
٤٩. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني تحقيق د: علي محمد فاخر وآخرين ط أولى دار السلام ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.
٥٠. الملخَّص في ضبط قوانين العربية، ابن أبي الربيع، تحقيق د: علي بن سلطان الحكمي، ط أولى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
٥١. منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، ط أولى دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
٥٢. المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تقي الدين الشمني، ط المطبعة البهية بمصر، ١٣٠٥هـ.
٥٣. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقّري التلمساني (ت ١٠٤١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، ط دار صادر بيروت.
٥٤. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التّنبكتي، (١٠٣٦هـ)، عناية وتقديم د: عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط الثانية دار الكاتب، طرابلس، ٢٠٠٠م.
٥٥. همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، د: عبد العال سالم مكرم، ط مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
٥٦. الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفَدي (٧٦٤هـ)، تحقيق أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، ط أولى دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

*****

فهـرس الموضـوعـات

م	الموضـــوع	الصفحة
١-	ملخص	٩٤٣
٢-	Abstract	٩٤٤
٣-	مقدمة	٩٤٥
٤-	المبحث الأول: شخصية ابن سمعت	٩٤٧
٥-	اسمه ونسبه – كنيته – لقبه – مولده – مذهبه – صفاته.	٩٤٧
٦-	شيوخه – تلاميذه.	٩٤٩
٧-	مؤلفاته – وفاته	٩٥٠
٨-	المبحث الثاني: آراء ابن سمعت النحوية	٩٥٢
٩-	المسألة الأولى: قاعدة: لا يوجد اسم معرب غير ملازم للإضافة آخره واو قبلها ضمة.	٩٥٢
١٠-	المسألة الثانية: حذف العائد المنصوب على الموصول مع تخلف شرطه.	٩٥٣
١١-	المسألة الثالثة: فائدة: تقدير متعلَّق الظرف الواقع خبرا اسما أو فعلا	٩٥٥
١٢-	المسألة الرابعة: علة جواز الابتداء بالنكرة في: في الدار رجل.	٩٥٧
١٣-	المسألة الخامسة: علة إلحاق علامة التأنيث بالفعل مع المؤنث وعدم إلحاق علامة المثنى والجمع، وهما في الفرعية سواء.	٩٥٨
١٤-	المسألة السادسة: أغراض حذف الفاعل.	٩٦٠
١٥-	المسألة السابعة: لا يخبر بـ (قبل) مقطوعة عن الإضافة.	٩٦١
١٦-	المسألة الثامنة: حاشاً بالتنوين.	٩٦٣
١٧-	المسألة التاسعة: نقد لفظ (انبهم) في حدِّ الحال.	٩٦٤
١٨-	المسألة العاشرة: نقد قول ابن مالك: بمضارع ثبت.	٩٦٥
١٩-	المسألة الحادية عشرة: الجرّ بأقل من الحرف.	٩٦٨
٢٠-	المسألة الثانية عشرة: الإلغاز بـ إلى حرف الجر.	٩٦٩
٢١-	المسألة الثالثة عشرة: آتي اسم بدليل الإضافة.	٩٧٠
٢٢-	المسألة الرابعة عشرة: الواو لمطلق الجمع.	٩٧١

م	الموضـــوع	الصفحة
٢٣-	المسألة الخامسة عشرة: الفرق بين بدل الغلط وبدل النسيان.	٩٧٢
٢٤-	المسألة السادسة عشرة: ترتيب تصريف الأفعال.	٩٧٤
٢٥-	المسألة السابعة عشرة: تخفيف الهمزة في المضارع والأمر من (رأى).	٩٧٥
٢٦-	المسألة الثامنة عشرة: ضبط حركة آخر الفعل المضعف عند التقاء الساكنين.	٩٧٧
٢٧-	الخاتمة	٩٨١
٢٨-	ثَبَت المصادر المراجع	٩٨٢
٢٩-	فهرس الموضوعات	٩٨٧